مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٣١**

الأربعاء، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد سواريث مورينو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد مارتينيث مونتيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/156)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1604907 (A)

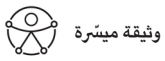

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/156)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/156، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): في الشهر المقبل، سنحيي ذكرى قاتمة. فالنزاع الوحشي الذي مزق سورية سيكون قد مر عليه خمس سنوات طوال. لقد كانت فترة من العنف والتدمير اللذين لا هوادة فيهما. وشهد أبناء الشعب السوري بلدهم يتحول إلى ركام وأحباءهم يقتلون أو يصابون والملايين من الأشخاص يُشردون سواء داخل البلد أو في المنطقة وخارجها. وقد عانوا الكثير جدا لفترة طال أمدها للغاية. ووقف المجتمع الدولي متفرجا وسورية تتحول إلى واحدة من أكبر الأزمات وأكثرها تدميرا في عصرنا حيث أن غالبية السكان، حوالي ١٣,٥ مليون شخص، في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

والإعلان الصادر عن رئيسي الفريق الدولي لدعم سورية – الولايات المتحدة والاتحاد الروسي – عن وقف عام للأعمال العدائية، من المقرر أن يدخل حيز النفاذ في نهاية هذا الأسبوع، هو تطور جيد وبارقة أمل طال انتظارها بالنسبة للشعب السوري. وأكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الطرفين للالتزام بأحكام الاتفاق للتوصل إلى خفض فوري في أعمال العنف بوصفه خطوة أولى نحو وقف إطلاق نار أكثر دواما ولتهيئة الظروف اللازمة من أجل زيادة إيصال المعونة الإنسانية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس بالتفصيل على أحدث المعلومات بشأن إيصال المساعدات الإنسانية. فحتى ١٧ شباط/فبراير، وصلت قوافل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى البلدات التالية في إطار اتفاق البلدات الأربع: ٦٢ شاحنة إلى مضايا حيث وصلت إلى ٤٠ ٠٠٠ مستفيد؛ وثلاث شاحنات إلى الزبداني حيث وصلت إلى ١ ٠٠٠ مستفيد؛ و ١٨ شاحنة إلى الفوعة وكفريا حيث وصلت إلى ٢٠ ٠٠٠ مستفيد. وقد قامت القوافل برحلاتها دون وقوع حوادث أمنية كبيرة، على الرغم من أنه كانت هناك تأخيرات في إيصال المساعدات بسبب الخلافات بين الطرفين بشأن أحكام الاتفاق. ومن المقرر مبدئيا إرسال القسم الثاني والأخير من الإمدادات في ٢٨ شباط/فبراير. وقد قامت الأمم المتحدة بتجهيز الإمدادات للتحميل والنقل. ويجب أن يكون هناك تيسير من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك تلقي الرسائل ذات الصلة من الحكومة السورية. وفي إطار الاتفاقات التي تم تيسيرها من خلال المناقشات في

ميونيخ في وقت سابق من هذا الشهر، تمكنا من إرسال ٦٢ شاحنة إلى المعضمية لتصل إلى ٠٠٠ ٤٠ شخص. وهناك خطط لإرسال قافلة أخرى إلى المعضمية. ويجب أن يحدث ذلك خلال هذا الأسبوع. ومرة أخرى، يتطلب ذلك تيسيرا من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك تلقي الرسائل ذات الصلة من الحكومة.

ورغم هذه الإنجازات، فإن عملية إيصال المساعدات لا تسير بهذه السلاسة. فعلى سبيل المثال، غادرت القافلة الثانية المتوجهة إلى المعضمية المستودع يوم الأحد، ٢١ شباط/فبراير في الساعة الثامنة مساء بالتوقيت المحلي. وبحلول الساعة الواحدة من صباح الثلاثاء بالتوقيت المحلي، كانت الشاحنات لا تزال تنتظر أمام نقطة التفتيش لدخول المدينة. ونام عمال المعونة الإنسانية الشجعان والمتفانون في الشاحنات في ظل أحوال جوية سيئة، منتظرين بصبر إيصال المساعدة إلى من هم بحاجة إليها. وفي نهاية المطاف، تم إيصال الإمدادات وعمل أفراد الفريق طوال الليل في تفريغ الشاحنات. إن شجاعتهم والتزامهم يجعلان المرء يشعر بالتواضع وأنا أوجه التحية إليهم جميعا. وأود أن أذكر المجلس بأن المسافة وسط مدينة دمشق إلى المعضمية لا تتجاوز ١٥ إلى ٢٠ دقيقة بالسيارة. ولا يوجد سبب يجعل هذه المهمة تستغرق أكثر من ٤٨ ساعة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة. وهذا انتهاك واضح للوصول الآمن دون عوائق أو عقبات الذي ما فتئ المجلس يدعو إليه من خلال قراراته وغيرها من البيانات.

وأخيرا، في ناحية كفر بطنا في الغوطة الشرقية، أوصلت ١٥ شاحنة المساعدة إلى ٠٠٠ ١٠ شخص. ومرة أخرى، فإن ذلك لم يتم دون تعقيدات. فقد تلقى فريقي موافقة الحكومة الساعة ١٧/٣٠ في ٢١ شباط/فبراير على إيصال المساعدة إلى أكثر من ٠٠٠٠ ٤٤ شخص في عدة بلدات في الغوطة الشرقية. وبعد مفاوضات مكثفة، غادر فريق الأمم المتحدة في نهاية المطاف بعد ظهر يوم ٢٣ شباط/فبراير ولم يتمكن من إيصال المساعدة فعليا إلا إلى بلدة واحدة – كفر بطنا. ولم يتم بعد الموافقة على موعد القافلة التالية. مرة أخرى، أصر على الموافقة الفورية لتمكين هذه القوافل من إيصال المساعدة. ونحن بحاجة إلى الموافقة الفورية على المجموعة المقبلة من القوافل التي ستنقل مساعدات إلى الغوطة الشرقية وحمص وحلب وجنوب سورية.

وقد رفضت وزارة الصحة الموافقة للقوافل على إيصال لوازم صحية إلى نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص. وسيتقدم المنسق المقيم بطلب رسمي إلى الحكومة للسماح بأن تحمل القوافل مستقبلا جميع المواد الطبية التي جرى استبعادها. كما يعكف المنسق المقيم على إعداد اقتراح لتقديمه إلى الحكومة السورية لخفض عدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات. ولا يمكن أن تواصل العمليات الإنسانية مواجهة عراقيل بسبب قيود وعقبات غير ضرورية وغير مقبولة وتأخيرات متعمدة تكلف البشر أرواحهم. إن عدد ونطاق وتعقيد العقبات البيروقراطية والعوائق الأخرى الموضوعة في طريق إيصال إمدادات المعونة البسيطة أمر مذهل. فلتسيير شاحنة واحدة، يتعين على أفرقة الأمم المتحدة في الميدان الحصول على مستويات متعددة من الموافقات من المسؤولين على مختلف المستويات، مما يستلزم جولات متكررة من المفاوضات حول كل شيء، من تحديد الموقع المستهدف مرورا بكمية ونوع المساعدات والتاريخ والوقت وانتهاء بطريق السير. وعندما تصدر الموافقات، فإنها لا تُحترم في الغالب أو لا تُنفذ على نحو كاف. وليتسنى للناس الذين هم بحاجة ماسة الحصول على المساعدة التي تشتد حاجتهم إليها، لا بد من تبسيط النظام بصورة عاجلة.

كما بدأت الأمم المتحدة تستخدم الإسقاط الجوي كوسيلة لإيصال المساعدات الإنسانية في سورية. وعلى الرغم من وجود عدد من المخاطر التشغيلية المرتبطة بالإسقاط

الجوي، فإننا ندرك أن ثمة مزايا لهذا النهج في بعض المناطق السورية بوصفه ملاذا أخيرا. وفي وقت سابق من صباح اليوم، أسقطت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي الشحنة الأولى التي تزن ٢١ طنا من المواد فوق دير الزور. وتلقينا تقارير أولية من فريق الهلال الأحمر العربي السوري الموجود في الميدان تفيد بأن البالات سقطت في المنطقة المستهدفة حسبما هو مخطط.

وخلاصة القول أن الأمم المتحدة وشركاءها قد وصلوا إلى ١١٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة. وحصلنا على الموافقة من أجل الوصول إلى ٢٣٠ ٠٠٠ شخص آخر، بما في ذلك عن طريق الإسقاط الجوي في دير الزور. ولكننا ما زلنا ننتظر الموافقة على الوصول إلى ١٧٠ ٠٠٠ شخص آخرين. ونتوقع تلقي هذه الموافقات على الفور. وبشكل أعم، يجب أن يتوقف فورا استخدام الحصار والتجويع كأسلوب من أساليب الحرب. إن المسؤولية الرئيسية عن القيام بذلك تتحملها الأطراف التي تواصل فرض الحصار، ولكن تشترك فيها أيضا الأطراف التي تعرض المدنيين للخطر باستخدامهم كدروع في سياق الأنشطة العسكرية في المناطق المحاصرة.

ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على حجم المخاطر التي ينطوي عليها النزاع في هذه اللحظة. إن الشعب السوري – المتشكك عن حق في رغبة المجتمع الدولي وقدرته على وضع حد لهذه الحرب الشنيعة بعد سنوات من التقاعس، بحاجة إلى أن يرى تغييرا فوريا في حياته اليومية على أرض الواقع لأنه، وحتى هذه اللحظة، فإن الشعب هو الذي ما زال يتحمل وطأة هذه الأزمة بعد أن أصبح العنف أكثر منهجية وشدة وأوسع نطاقا. ومنذ بداية السنة، قُتل آلاف من المدنيين أو أصيبوا أو شردوا نتيجة للغارات الجوية والبراميل المتفجرة والقصف وقذائف الهاون والصواريخ والسيارات المفخخة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية، يوما بعد يوم في جميع أنحاء البلد.

وفي هذا الشهر وحده، تشير تقديرات إلى أن عدة مئات من الأشخاص لقوا حتفهم وشُرد أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص جراء القصف الجوي المكثف في محافظة حلب. كما يستمر القتال العنيف والقصف الجوي المكثف في أنحاء أخرى من البلد، بما في ذلك أجزاء من إدلب وحمص وريف دمشق ودرعا. وفي كثير من الأحيان، يشمل ذلك شن هجمات على البنية التحتية المدنية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس والمخابز وأماكن العبادة ومخيمات المشردين داخليا، بما لذلك من آثار مدمرة على مئات الآلاف من المدنيين.

وفي ١٥ شباط/فبراير، في يوم واحد، تعرّضت سبعة مرافق للرعاية الصحية إلى هجوم في إدلب وحلب وفي درعا، قيل إن الحكومة والقوات المتحالفة معها هاجمتها. وقتل العديد من المدنيين، بمن فيهم الموظفون الطبيون، أو أصيبوا بجروح، ودُمرت المرافق إلى حد كبير. وفي إدلب وحدها تشير التقديرات إلى أن نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص سيُتركون من دون الحصول على الخدمات الطبية نتيجة لذلك.

كما تابعت الفئات المصنّفة إرهابية هجماتها العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وقبل بضعة أيام، أفادت التقارير بأن هجمات بسيارات مفخخة ادعى المسؤولية عنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أدت إلى مقتل ما يزيد على ١٥٥ شخصاً في دمشق ومدينة حمص. وفي كانون الثاني/يناير، أوقعت هجمات مماثلة في المواقع نفسها عشرات آخرين قتلى. وفي هذه الأثناء، واصلت الجماعات المسلحة من غير الدول قصف المناطق المأهولة بالسكان في دمشق، مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من المدنيين خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ومن الصعب الاعتقاد بأن هذا النزاع قابل للتسوية ما دام هناك غياب كامل لحماية المدنيين. ولا بدّ من أن يؤدّي الاتفاق

المتعلق بوقف أعمال القتال في نهاية المطاف وبشكل لا لبس فيه إلى ما عجزت عن تحقيقه حتى الآن قرارات المجلس والمبادئ والالتزامات الأساسية التي تنطبق بموجب القانون الدولي – وهو الوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية أو الموجهة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتحسين حماية المدنيين. لقد طفح الكيل. ولا بدّ من وضع حدّ لهذه الوحشية.

وعلى الرغم من تكثيف القتال، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها زيادة المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين، وإن كان ذلك تحت خطر شخصي كبير على موظفيها. وفي الشهر الماضي، وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ملايين من الناس الذين هم في حاجة إلى المساعدة بكل الطرق المتاحة. وقد أوصل برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، الأغذية إلى ٣,٦ ملايين شخص. وقدمت اليونيسيف إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من مليوني شخص، وسلّمت منظمة الصحة العالمية ما يقرب من ٦٦٠ ٠٠٠ علاج.

وفي هذا الشهر، تم تسليم كميات كبيرة من الإمدادات المقدمة من خلال العمليات العابرة للحدود التي يأذن بها المجلس. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شباط/فبراير، وصلت المساعدة الغذائية إلى حوالي ٩٦٠ ٠٠٠ شخص، مما يمثل زيادة قدرها ٤٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من كانون الثاني/يناير. كما تسلّم حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص الإمدادات الصحية في شباط/فبراير. وتعبر قوافل من عدّة شاحنات المعابر الحدودية الثلاثة، باب السلام وباب الهوى والرمثا، بشكل يومي تقريباً. وسوف نواصل البقاء والإنجاز، ولكن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأثر الذي يخلّفه القتال وانعدام الأمن على وصول المساعدة الإنسانية وحيّز التنفيذ، ولا سيما في المناطق الشرقية من مدينة حلب. ويجب الحفاظ على هذا الوصول الهش إلى المحتاجين بأي ثمن.

وأودّ أن أكون صريحاً. ففي حين أن الأمم المتحدة وشركاءها على استعداد للاستفادة من أي فرصة للوصول إلى المحتاجين، لا ينبغي أن يتوقف منح إمكانية الوصول على المفاوضات السياسية أو الصفقات المخصصة على أرض الواقع. إن حماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية هي التزامات قانونية تقع على عاتق جميع أطراف النزاع في جميع الأوقات ولجميع أنواع المساعدة. وهذا مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني لا يمكن دحضه ويجب احترامه. وفي هذا الصدد، أدعو مرة أخرى الحكومة السورية على وجه الاستعجال إلى الموافقة دون تأخير على أكثر من ٤٠ طلباً لم يبتّ فيها بعد للقوافل المشتركة بين الوكالات من أجل تقديم المساعدة إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. وأدعو أيضاً الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات المصنّفة إرهابية إلى الوفاء بالتزاماتها.

لا يوجد فائزون في النزاع السوري. فالجميع خاسر. ولكن أعلى ثمن هو ذاك الذي يدفعه السوريون رجالاً ونساء وأطفالاً الذين يرون بلدهم ومنازلهم وأسرهم ممزقة. يجب أن تنتهي هذه الحرب. ومع أننا نبذل ما في وسعنا، فإن تقديم المساعدة الإنسانية لا يمكن أن يعالج سوى الأعراض وليس الأسباب الجذرية. إن المجتمع الدولي وأطراف النزاع يجب أن تغتنم الزخم الذي تولد في جميع أنحاء البلد من وقف أعمال القتال للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على أنه يجب عدم تفويت هذه الفرصة. فلا يمكننا أن نحجب بارقة الأمل تلك عن من هم في أمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): وصف السيد أوبراين الوضع في بلادي بأنه يتسم بالوحشية، وأنا أتفق معه تماماً، لكنني أختلف معه في توصيف مظاهر هذه الوحشية وأسبابها. ولذلك، سأحاول في بياني أن أسلط الضوء على

حقيقة تلك الوحشية التي تسفك دماء الناس في بلادي، وتدمّر البنى التحتية، وتستجلب شتات المرتزقة والإرهاب من كافة أرجاء العالم إلى بلادي. وهي بالطبع عملية وحشية تساهم فيها حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية وبعضهم أعضاء في هذا المجلس الكريم.

من المؤسف حقاً أنه وعلى الرغم من مضي ما يقارب الخمس سنوات على بدء الأزمة في بلادي، سورية، ما زالت بعض الحكومات تصرّ على استخدام الشأن الإنساني في سورية لتحقيق غايات سياسية ضيقة. وكأن معاناة الشعب السوري هي عبارة عن أرقام وإحصاءات ومجرد سلعة للاتجار والابتزاز السياسي من قبل هذه الحكومة أو تلك. ولعل حجم النفاق والاستخدام السياسي الرخيص للمعاناة الإنسانية يظهر بوضوح في كيفية تعامل تلك الدول مع الوضع الإنساني في سورية مقارنة بتعاملها مع الوضع الإنساني في دول أخرى. فقد اعتمد مجلس الأمن منذ بداية الأزمة وحتى الآن ١٥ قراراً حول الوضع في سورية، من بينها ٤ قرارات خاصة بالوضع الإنساني في سورية، وعقد المجلس سنوياً عشرات الجلسات الرسمية والأحداث الجانبية التي كادت أن تصبح شبه يومية، في حين لم نشهد اعتماد أي قرار أو طلب لعقد جلسات أو اجتماعات طارئة لمناقشة الأوضاع الإنسانية الكارثية في فلسطين أو ليبيا أو اليمن أو حتى الصومال، على الرغم من أن السيد أوبراين نفسه قد أوضح في أحد اجتماعات مجلس الأمن بأن الوضع الإنساني في اليمن هو أسوأ مما هو عليه في سورية بكثير، حيث أن أكثر من ٨٠ في المائة من الشعب اليمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

إننا كحكومة في الجمهورية العربية السورية لا ننكر بأن هناك أزمة إنسانية في بلادي سورية، وأن هناك نازحين ومهجّرين ومتضررين، وهم بالملايين، ولكننا نستهجن الطريقة الخاطئة للتعامل مع هذه الأزمة منذ بدايتها وحتى الآن، ونستغرب النظر إليها بطريقة جزئية بمعزل عن خلفيات التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الخارجي في المشهد السوري كما يعرف الجميع. نحن إذاً لا ننكر عمق الأزمة الإنسانية ولكننا نرفض أن يتم التعامل معها دون الانخراط بشكل جدي في معالجة علة وسبب هذه الأزمة ألا وهو بروز وانتشار المجموعات الإرهابية المسلّحة المدعومة خارجياً وانتشارها في الأحياء والقرى والمدن، واتخاذها من المدنيين هناك دروعاً بشرية. وقد أسمى السيد وكيل الأمين العام هذه المجموعات الإرهابية المسلّحة المدعومة خارجياً والمنتشرة في الأحياء والقرى والمدن والتي تتخذ من المدنيين دروعاً بشرية، أسماها بالمجموعات المسلّحة من غير الدول. والدليل على ذلك هو أننا لم نشهد أي أزمة إنسانية إلا في المناطق التي دخلتها هذه المجموعات، وما زاد الطين بلّة هو فرض بعض الدول لإجراءات قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري، مما زاد في معاناتهم وأضاف على تلك المعاناة معاناة. ومن غير المفهوم في هذا السياق إصرار البعض على إنكار دور الحكومة السورية ومحاولة إظهارها بمظهر المسؤول الأول والأخير عن الأزمة الإنسانية كما لاحظنا للتو في بيان السيد أوبراين. ولعل عبثية هذا المشهد تصل إلى حدودها القصوى عندما يتهم البعض الحكومة السورية بمحاصرة بعض المناطق وتجويع شعبها،

إلا أنهم يقفون قاصرين عن فهم تدفق الإرهابيين والأسلحة والأموال إلى هذه المناطق نفسها، التي يُدّعى بأنها محاصرة من الحكومة، ومن ثم استخدام هذه الأسلحة لشن هجمات صاروخية عشوائية على الأحياء المدنية وتنفيذ تفجيرات انتحارية في الأماكن الآمنة، كما حدث مؤخرا في حمص ودمشق والحسكة والقامشة.

والحقيقة هي أن هذه المناطق إما أنها محاصرة من الخارج من قبل المجموعات الإرهابية، مثل كفريا والفوعة، وكما كان الأمر عليه لمدة ثلاث سنوات ونصف في نبل والزهراء، ودير

الزور، أو أنها مناطق محاصرو من الداخل من قبل الإرهابيين، مثل المعضمية ومضايا ودوما وغيرها، حيث يمنع الإرهابيون دخول المساعدات الإنسانية أو يستولون عليها لاستخدامها أو إعادة بيعها للمدنيين. ولذلك فإننا لم نر صورا لما يسمى بالإرهابيين المعتدلين وهم يتضورون جوعا. هل رأيتم صورة على إحدى وسائل الإعلام لأي إرهابي جائع في سورية؟ كلا. فقط المدني يجوع. أما الإرهابي فلا يجوع بقدرة قادر لأن الدولارات تصله والسلاح يصله، والإرهابيون يأتون من كافة أرجاء العالم. لكنه لا يجوع، يجب على المدني أن يجوع فقط.

لقد أمسى واضحا بأن تحسين الوضع الأمني في سورية بشكل ملموس وحقيقي ومستدام يستتبع تخلي الحكومات عن هذا النهج الخاطىء الذي ثبت فشله المرة تلو الأخرى على مدى ما يقارب خمس سنوات. فكيف يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية في سورية في ظل السكوت عن قيام نظام أردوغان بالاعتداء عسكريا على الأراضي السورية دعما للإرهابيين وعلنا، واستخدام النظام التركي للأراضي التركية مقرا وممرا لعشرات آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك، السيد أوبراين، عبر المعابر التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية؟ هذا إضافة إلى مواصلة هذا النظام مد الإرهابيين بالأسلحة، لا بل إنه يستخدم قوافل المساعدات الإنسانية للتغطية على هذا الأمر، ويزج في السجن التركي من يفضح ذلك من ضباط جمارك وقضاة وصحفيين أتراك. كيف يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية ونظام أردوغان يستخدم بكل صلافة محنة اللاجئين السوريين أداة لابتزاز الدول الأوروبية لانتزاع الدعم المالي والسياسي وللسكوت عن تجاوزاته إزاء سورية والسوريين؟

وللأسف، وعلى الرغم من كل ذلك، ما زالت بعض الدول في مجلس الأمن تقدم الغطاء لنظام أردوغان. فمنذ أيام قليلة فقط، رفضت هذه الدول، حمايةً لهذا النظام الأرعن، مشروع قرار متوازن يؤكد على سيادة سورية ووحدة أراضيها ويرفض التدخل الخارجي في شؤونها ويطالب بوضع حد لتدفق الإرهابيين الأجانب. وهي كلها، كما تعرفون، مبادىء توافقية لا يمكن لأحد التنكر لها، وهي مذكورة في كل قرارات المجلس المتعلقة بسورية. لا بل وإن البعض، وبعد اعتماد ١٥ قرارا لمجلس الأمن تتعلق بسورية، ما زال يجتهد في معرض تحديد جنس الملائكة وكأنه يحتاج إلى خمس سنوات أخرى لقراءة ما يجري في سورية بطريقة حصيفة.

إن الحكومة السورية هي الأحرص على تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية لكل السوريين المتضررين من الأزمة أينما تواجدوا على كامل الأراضي السورية. وهذا واجب عليها وهي ملتزمة به. ولذلك، فإنالحكومة السورية منفتحة على التعاون والتنسيق مع الدول كافة، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في سورية للقيام بذلك، بما في ذلك طبعا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبعيدا عن البروباغندا ومحاولات شيطنة الحكومة السورية، تثبت الوقائع على الأرض أن الحكومة تبذل كل جهد لإيصال المساعدات إلى مواطنيها أينما تواجدوا. وتأكيدا على ذلك، فقد أعلمت الحكومة السورية الأمم المتحدة في ١٦ شباط/فبراير الجاري بموافقتها على إدخال قوافل مساعدات إنسانية مشتركة إلى كل من دير الزور وكفريا والفوعة ومضايا والمعضمية والزبداني وكفر بطن. وتأتي هذه القوافل استمرارا لقوافل أخرى تم تسييرها مؤخرا إلى هذه المناطق وإلى مناطق أخرى، واستمرارا بنهج الحكومة السورية بتسهيل إيصال المساعدات إلى المحتاجين أينما كانوا في سورية، وهو الأمر الذي أكده السيد وزير الخارجية والمغتربين للسيد دي ميستورا خلال لقائه به في دمشق. أما التأخر في إعطاء الموافقات، وما أسماه السيد أوبراين بالممارسات البيروقراطية الإدارية، فهذا يعزى لحرص الحكومة السورية على أمان القوافل الإنسانية والعاملين

الإنسانيين، الأمن والأمان، لأننا حريصون على سلامة هؤلاء العمال الإنسانيين، ولا نريد أن يحدث مكروها لا سامح الله، كأن يفجر أحد الإنتحاريين سيارة مفخخة بقافلة مساعدات إنسانية ويقال عمالا إنسانيين، ومن ثم،نعود للاجتماع في هذا المجلس ونسمع كلاما آخر تماما وتوصيفا آخر لما يجري.

إن لحل الأزمة في سورية مسارين متلازمين اثنين هما: مسار مكافحة الإرهاب والمسار السياسي. وانطلاقا من ذلك، فإن الحكومة السورية ملتزمة بمحاربة الإرهاب ودفع المسار السياسي قدما نحو الأمام، حيث شارك وفد الجمهورية العربية السورية في محادثات جنيف، وأبدى جدية والتزاما بهذه المحادثات بشهادة المبعوث الخاص، السيد دي ميستورا نفسه. إلا أن المشكلة كانت في مايسمى بفرض بعض الدول لما يسمى وفد الرياض كمحاور وحيد وقدوم هذا الوفد إلى جنيف بشروط مسبقة من مشغليه السعوديين والأتراك وبهدف وحيد هو إفشال المحادثات بتعليمات مباشرة من هؤلاء المشغلين. هذا إضافة إلى ما شاب هذه المحادثات من فجوات إجرائية كبيرة كررت ما كان قد حصل مع السيد الإبراهيمي في جنيف ٢، خاصة فيما يتعلق بتمثيل كافة أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج وعد تقديم قائمة بالتنظيمات الإرهابية. وهو الأمر الذي أدى، كما تعلمون، إلى فشل جولة جنيف الأخيرة.

واليوم، تثبت الحكومة السورية جديتها مرة أخرى وحرصها على وقف سفك الدم السوري وإعادة الأمن والاستقرار تنفيذا للإرادة الشعبية للسوريين في وحدة سورية أرضاً وشعباً، وذلك من خلال إعلانها قبول وقف الأعمال القتالية على أساس استمرار الجهود العسكرية لمكافحة الإرهاب ضد داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما وبتنظيم القاعدة، وفقا للإعلان الروسي الأمريكي المشترك. ولضمان تنفيذ وقف الأعمال القتالية في الموعد المحدد، تؤكد الحكومة السورية من هذا المنبر استعدادها لاستمرار التنسيق مع الجانب الروسي لتحديد المناطق والمجموعات المسلحة التي سيشملها وقف الأعمال القتالية طيلة مدة سيرانه. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية ضبط الحدود، أهمية ضبط الحدود، أهمية ضبط الحدود، ثلاث مرات، وخاصة الحدود التركية السورية، ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى المجموعات المسلحة، ومنع هذه التنظيمات من تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها، وذلك تفاديا إلى ما قد يؤدي لتقويض هذا الاتفاق. كما تتمسك الحكومة السورية بحق قواتها المسلحة في الرد على أي خرق تقوم به هذه المجموعات الإرهابية ضد المواطنين السوريين أو ضد قواتها المسلحة. وعليه، فإن الكرة، من جديد، هي في ملعب الأطراف الأخرى التي تتدخل في الشأن الداخلي السوري وتدعم الإرهاب وما زالت تراهن على دعم هذا الإرهاب والتصعيد العسكري والتدخل الخارجي وتقويض الحل السياسي عبر فرض شروط مسبقة غير مقبولة من قبل الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.